إدلب ومناخات ما قبل القمة

محمد نادر العمري

مسارات متناقضة ينتهجها النظام التركي في سلوكه تجاه مدينة إدلب وطبيعة الصراع الذي تشهده المنطقة، وخاصة بعد الانتكاسات السريعة والمتكررة للمجموعات المسلحة التي تشكل ذراعه التنفيذية هناك ومن ثم تدخله بصورة مباشرة للحد من هذه الخسائر ومحاولة تعويضها عبر سلوك عدواني بهدف تحسين واقعه التفاوضي مع جميع الأطراف وإعادة ترتيب الاصطفافات بما يحقق مصالحه، بعد تأزم وضعه السياسي على الصعيدين الداخلي والخارجي وفق ما وصفته جريدة «لوموند» الفرنسية السبت الماضي.

رئيس النظام التركي رجب أردوغان وحسب وصف بعض الدبلوماسيين والجنرالات الأتراك، يريد نقل «مشكلاته الداخلية للخارج»، ولكنه في ذات الوقت بدأ يصطدم بواقع ارتفاع شعبية خصومه الداخليين مقابل تراجع شعبيته، وبدأ يتلمس توحد صفوف المعارضة، فضلاً عن أن هذا التصدير للمشكلات نحو الخارج عبر الاعتداء على سورية، قد يُحمّل الاقتصاد التركي المزيد من الأعباء التي هو بغنى عنها، كما أن العوامل والظروف الخارجية لا تصب بمصلحة أردوغان في ظل ازدياد خصومه ومنافسيه باستثناء الأنظمة الأخوانية وفي مقدمتهم قطر نتيجة سلوك النظام التركي العدواني واصطدام المصالح، الأمر الذي يضع هذا النظام ورئيسه أمام مفترق طرق:

• التصعيد نحو مغامرة كارثية، فوفق ما كشفت صحيفة «يني شفق» التركية «إن الاجتماع الأمني الأخير الذي ترأسه أردوغان في أنقرة والذي استمر لست ساعات تمخض عنه قرار بشن حرب شاملة ضد سورية، تستهدف فيها تركيا مواقع الجيش العربي السوري في مختلف المدن السورية، وليس في إدلب فقط»، وهو ما سيترتب عليه نتائج غير محمودة العواقب ولن تقتصر على سورية وتركيا، بل ستجد دولاً أخرى وقوى عسكرية نفسها في خضم هذا التصعيد بوسائل ووجود مختلفين.

• الاستمرار في اتباع سياسة حافة الهاوية والتفاوض تحت ضغط الاشتباك من قبل النظام التركي حتى الوصول لاتفاق جديد ينشده أردوغان أثناء لقائه الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الخميس القادم في موسكو.

ولكن الملاحظ في سياق كل ما تقدم أن تعقيد المشهد الميداني وعدم وجود آمال كبيرة بانفراج سياسي قريب محتمل، ترافق مع ثلاثة تطورات ومواقف بارزة خلال الفترة الماضية والتي قد تتبلور بعد إعلان النظام التركي بدء عملياته تحت مسمى «درع الربيع» في الشمال الغربي من الجغرافية السورية:

أولاً: أردوغان وظف كل الوسائل المتاحة التي يمتلكها للضغط من أجل تحقيق خرق في التطورات الحاصلة لإعادة عقارب الساعة للوراء عبر مطالبته انسحاب الجيش السوري لما قبل خان شيخون، ضارباً عرض الحائط بمطالب المعارضة والشعب التركي والنخب السياسية بعدم التدخل ساعياً لتعتيم الحقائق عن الشعب التركي، ومحاولاً إثارة الشعور القومي والديني بهم في محاولة الحصول على الشرعية لسلوكه العدواني من خلال تبرير ذلك «بحماية الأمن القومي التركي واسترداد حقوقهم المسلوبة وتسمية جيشه والمجموعات المسلحة بالجيش المحمدي»، وتسيس الملف الإنساني الخاص باللاجئين وتوظيفه من أجل الضغط على أوروبا والأطلسي، ليس من أجل التدخل لجانبه ودعمه فقط بل لابتزازهم في الحصول على الدعم المادي وللانتقام من الأوروبيين الذين فرضوا عقوبات على بعض مسؤوليه نتيجة رغبتهم بسلب الغاز في المتوسط وهي الورقة التي لم تعد ذات تأثير كبير كما كانت بين عامي ٢٠١٥و٢٠١٦، ولم يجد التركي حرجاً في الإلماح بالعودة للحضن الأميركي في حال استجابت الأخيرة لمطالبه بنشر «الباتريوت» وقامت بعمليات عدوانية عبر طائراتها ضد مواقع حساسة للجيش السوري، وفق ما عرضه النظام التركي على المبعوث الأميركي الخاص لسورية أثناء زيارته الأخيرة لأنقرة، وهذا العرض وقبله التوجه نحو الروسي شكّلا مؤشراً على عدم التزام أردوغان في تحالفاته واستعداده لتغييرها بسرعة قياسية لتحقيق أجنداته وهو ما يخيف أي شريك أو حليف له، فضلاً عن قيامه بتصعيد ميداني عبر مشاركته مباشرة بجميع الوسائل العسكرية بما في ذلك طائرات «الدرونز» المتطورة، وتزويد المسلحين بأنظمة متطورة كسلاح «ستينغر» والذي يهدد سلاح الجو الروسي وليس السوري فقط، وتجاهل المبادرة الإيرانية وقيامه باستعداء حلفاء دمشق عبر استهدافهم بشكل مقصود.

ثانياً: بيان المجلس الاستشاري الإيراني، وهو يعتبر نادراً بإعلانه ومضمونه إن لم نقل الأول من نوعه خلال الحرب على سورية، رغم صدور بيانات سابقة لحلفاء دمشق أثناء معركة تحرير شرق حلب في ٢٠١٦، ومضمون رسالة الشكر التي وجهها الرئيس بشار الأسد في كلمته المتلفزة بعد استكمال تحرير مدينة حلب منذ أسابيع لتضحيات الأشقاء والحلفاء، وبالتالي البيان تضمن دلالات ورسائل بالغة الأهمية:

١. سورية ليست في المعركة لوحدها بل لها حلفاء وأصدقاء هم في الخندق نفسه بمحاربة الإرهاب ومتمسكين بدعم سورية حول تحرير أراضيها واستقلالها ومحاربة الإرهاب، على عكس الوضع التركي الذي لم يجد أي دعم له من أصدقاء سوى بالتصريحات.

٢. تضمن البيان شرح تفصيلي عن دور وعمل المجلس في تلبية دعوة دمشق للمشاركة بتحرير الطريق الدولي والدفاع عنه في التصدي لاعتداءات الإرهابيين متعددي الجنسيات وتقديم المساعدة للمدنيين.

٣. أكد البيان على تقصد العدوان التركي على تجمع حلفاء سورية رغم إرسال وسطاء للنظام التركي بأنه يستهدف المجلس الاستشاري وأن من قام بالرد هي المدفعية السورية، وهو ما يثير تساؤلاً حول أهداف النظام التركي من ذلك، هل هي رسالة لروسيا قبل إيران ومحور المقاومة بعدم التدخل في المعركة؟ أو أن هذا السلوك يعبر عن حالة الهستريا التي أصابت النظام التركي بعد مقتل ٣٦ جندياً له وأراد إظهار نفسه كبطل على الصعيد الداخلي؟

٤. تضمن البيان فقرة لها مدلولها العسكري وهي: ملتزمون بعدم الرد بناء على طلب القيادة حتى الساعة، وهذا يحمل تفسيراً بأن التزام عدم الرد هو مؤقت في حال استمرار العدوان.

٥. إشارة البيان لبعض الأهداف التي يمكن استهدافها وضمن قدرات المجلس الاستشاري وهنا تم تحديدها بنقاط المراقبة، وهي رسالة تضمنت إلى جانب التهديد المبطن، مخاطبة الرأي العام الداخلي التركي لممارسة الضغط على نظامه للتعقل والعودة للتنسيق مع ضامني أستانا.

ثالثاً وهي متعلقة باستثمار الأميركي فيما يحصل من تصاعد التوتر السوري التركي، لخلط الأوراق وإعادة توزيع الأدوار على صعيدين:

• الأول هو الضغط على قسد لعدم التدخل لجانب الجيش السوري وبخاصة بعد لقاء المبعوث الأميركي الخاص لسورية جيمس جيفري ورئيس لجنة التسليح في الكونغرس رالف ابراهام مع قائد ما يسمى «قسد» مظلوم عبدي، الأمر الذي أوحى بمصلحة مشتركة في استنزاف التركي والسوري بمعركة تحسّن تموضع «قسد» التفاوضي مع دمشق وتبعد الخطر التركي عنها.

• التصعيد الثاني هو استشعار واشنطن لخطورة التقارب السعودي مع سورية وممارس الضغط على الرياض لعدم الانفتاح على دمشق بل وإصدار بيان منفرد من السفارة الأميركية في سورية لإدانة العمليات العسكرية السورية في إدلب رغم الخلاف التركي السعودي.

وبذلك أميركا تحرج السعودية وتدفعها نحو هذا الموقف لتحقيق عدة أهداف:

– محاولة إعادة السعودية للعب دور سلبي في الملف السوري وقد تكون عبر بوابة المنطقة الشمالية الشرقية من خلال إنشاء كيانات عشائرية عربية ودمجها مع «قسد».

– استمرار محاولة واشنطن عزل سورية عن محيطها العربي.

– تصعيد الحصار الاقتصادي على سورية وحرمانها من استثمار إنجازاتها وخاصة تحرير الطريقين الدوليين لتحسين الواقع الاقتصادي عبر تفعيل معبر نصيب الرابط بين المتوسط مع دول الخليج.

– قد يكون هناك هدف أميركي عبر بيان سفارتها إدانة العمل العسكري السوري بتحرير إدلب هو إيجاد مناخ مصالحة بين التركي والسعودي لتوظيف سلوكهما ضد سورية وإيران.

– عرقلة إنجاز تقدم في مؤتمر المعارضة بالقاهرة مع مطلع آذار القادم وبالتالي استهداف أي اتفاق تم التوصل إليه سعودياً مع روسيا.

المتابع للتصريحات الروسية الإيرانية خلال الأيام الماضية والبيانات الرسمية والاتصالات الدبلوماسية المكثفة بين الجانبين، يلمس بأن هناك محاولة لاحتواء الفورة التركية في عدم حصول اشتباك تركي سوري يخدم الأجندة الأميركية أولاً ويستهدف أستانا ثانياً ويطيل أمد الحرب ثالثاً. ولكن لا يعني ذلك بأن روسيا وإيران وقفتا على الحياد بل ما حصل في سراقب من دعم بالسلاح الروسي والقوى البشرية للمقاومة خير دليل على معركة كسر العظم التي أحبطت ما يسمى عملية «درع الربيع»، وانتشار قوات الشرطة العسكرية الروسية بسراقب خطوة مهمة في ضبط السلوك التصعيدي للنظام التركي وربما تشكل وسيلة نزول أردوغان من أعلى الشجرة التي وضع نفسه بها وتشكل مخرجاً يحفظ ماء وجهه في الداخل التركي.

مشاركون اعتبروا أن المرتزقة صيغة جديدة من صيغ المقاولات في الحروب والأزمات

«مداد»: تركيا ستدفع كثيراً ما لم تضمن تفكيك ملف الإرهابيين

مازن جبور

اعتبرت ورشة نقاشية حول تطورات الوضع في إدلب عقدها «مركز دمشق للأبحاث والدراسات– مداد»، أن ملف الإرهابيين يمثل خطراً على تركيا أكثر مما هو خطر على سورية، وأنه «ما لم تضمن تركيا القدرة على تفكيك هذا الملف من دون أن ينعكس أمنياً في داخلها، فإنها ستدفع كثيراً مقابل ألا تُمتحن في هذا الملف».

الندوة التي حضرتها «الوطن»، اعتبر خلالها الصحفي صهيب عنجريني في ورقة أساسية قدمها خلال الورشة، أن التحركات التي جرت مؤخراً في درعا، واحدة من الارتدادات الهامشية للحدث في إدلب، لأن النهايات تستدعي إخراج كل الأوراق، لافتاً إلى أن الخلايا النائمة هي مسألة أوراق بالمحصلة.

ولفت عنجريني إلى خصوصية إدلب انطلاقاً من أنها تتاخم ثلاثة مدن مهمة أولها حلب بما تمثله من أهمية في الخيال العثماني ومن أهمية اقتصادية، كذلك فإن للتماس مع حماة أهمية باعتبارها مدخل إلى قلب سورية، بالإضافة إلى ما تمثله متاخمة إدلب للاذقية من إمكانية تهديد للمحافظة.

وأكد أن ملف «الجهاديين» يمثل اليوم خطراً على تركيا أكثر مما هو خطر على سورية نظراً للتعقيدات التي تراكمت في هذا الملف، ولارتباط الإرهابيين الأجانب في إدلب بجالية من جنسياتهم موجودة في تركيا، وما لم تضمن تركيا القدرة على تفكيك هذا الملف من دون أن ينعكس أمنياً في داخلها، فإنها ستكون مستعدة لدفع الكثير والذهاب بعيداً مقابل ألا تُمتحن في هذا الملف.

من جانبه، عضو مجلس الشعب صفوان القربي لفت إلى أن قراءتنا للحالة الفكرية في بعض مفاصل إدلب لم تكن ذكية، مشيراً إلى أن تاريخ تركيا مع الجوار يظهر أنها دولة تجميعية قائمة على المد بقدر المستطاع في حالات الضعف السياسي، وهي تستثمر في الفوضى والتخريب لإعادة ترتيب الأوراق.

ودعا إلى الانتباه إلى الحالة الشعبية في المحافظة، وإعطاء رسائل طيبة لأهلها، وعدم وسمها بالإرهاب فتجميع الإرهابيين فيها لم يكن خيارها، بل كان حاجة.

من جانبه، الأستاذ في جامعة دمشق كريم أبو حلاوة، رأى أن ما يحصل في إدلب مشكلة كبيرة تتجاوز سورية، ولفت إلى أن تركيا تهدد دائماً بورقة اللاجئين، وهي تتقن اللعب على الحبال وإثارة مخاوف أوروبا.

وأشار إلى أن هدف أردوغان من «المناطق الآمنة» ومن التمسك بملف اللاجئين هو الحصول على أصوات ذات ولاءات تركية في الانتخابات السورية، بمعنى الحصول على حصة من الكعكة السورية عبر الانتخابات من دون بذل جهد.

الزميل مدير التحرير جانبلات شكاي، اعتبر أن ما يحصل في سورية هو من ضمن مخطط هدفه الرئيس تفكيك الدول المركزية الأساسية في المنطقة، وبدأ المشروع من اتفاق الطائف الخاص بلبنان، إلى دستور بريمر في العراق، والسعي حالياً لنقل المشروع إلى سورية عبر مشاريع من قبيل اللامركزية الإدارية، قابلة للتفجر مستقبلاً، مشيراً إلى أن تركيا ربما بدأت مؤخراً تشعر أنها لن تكون بمنأى عن هذا التوجه، فمساعي إعادة رسم خريطة الشرق الأوسط قد تصل إليها، وهي انخرطت في ثلاثي سوتشي وأستانا لذلك، لكنها تريد أيضا فرض شروطها غير المقبولة سورياً.

المدير العام للمصرف العقاري في سورية، مدين علي، من جهته، اعتبر أن المرتزقة هي صيغة جديدة من صيغ المقاولات في الوقت المعاصر، وهي المقاولات في الحروب والأزمات.

ولفت إلى أن الرغبة السورية والإيرانية كانت في السابق حاضرة لتحرير إدلب في حين الرغبة الروسية لم تكن حاضرة، معتبراً أن ذلك ربما يكون لاعتبارات دولة أكبر من سورية، وتساءل: هل معركة إدلب في الوقت الراهن معركة تحريك أم تحرير بالنسبة لروسيا؟ لافتاً إلى أن ما يجري هو عملية تحريك بناء على الوقائع نظراً لأن إعادة خلط الأوراق الذي عجزنا عنه بالأدوات السياسية، دفعنا لإعادة خلطها بتكلفة عسكرية باهظة.

صباغ: دول متورطة في جلب الإرهاب إلى سورية تستخدم المخدرات كأداة من أدوات إرهابها

وكالات

أكدت سورية أن بعض الدول المتورطة في جلب الإرهاب إليها استخدمت المخدرات كأداة من أدوات إرهابها، لرفع وحشية العناصر الإرهابية من خلال الاعتماد على الحبوب المخدرة وسيلة لتخدير عقولهم وتحفيزهم على ارتكاب الجرائم البشعة ضد أبناء الشعب السوري.

وأكد المندوب سورية الدائم لدى مكتب الأمم المتحدة في فيينا السفير بسام صباغ في بيان ألقاه خلال المناقشة العامة للدورة الـ٦٣ للجنة المخدرات التي بدأت أعمالها في فيينا صباح الإثنين الماضي، بحسب وكالة «سانا» حرص سورية كدولة طرف في معظم الصكوك الدولية المعنية بمكافحة المخدرات وتهريبها واستعمالها لأغراض غير طبية على تحديث وتطوير قوانينها الوطنية بما يتناسب مع هذه الاتفاقيات الدولية إلى جانب اتخاذها إجراءات هادفة لمنع نقلها أو تهريبها أو استخدامها لأغراض غير مشروعة.

وقال: إن «الجمهورية العربية السورية تبذل جهوداً حثيثة لتعزيز الوعي الجماعي بخطورة المخدرات وبناء القدرات الوطنية ورفع مستوى تأهيلها بما يعزز الجهود الدولية الرامية للحد من هذه المشكلة العالمية الآخذة بالاتساع والتزايد».

وأشار صباغ إلى أن سورية عانت من مشكلة المخدرات العابرة لحدودها بسبب موقعها الجغرافي الذي جعل منها ممراً إجبارياً لعبور المخدرات وتهريبها بين دول المنشأ ودول المقصد، مبيناً أن هذه المشكلة تنامت في السنوات الأخيرة بفعل سيطرة التنظيمات الإرهابية المدعومة من عدة دول على بعض المناطق الحدودية وعمليات الجماعات الإرهابية العابرة للحدود، الأمر الذي خلق مناخاً ملائماً لنقل وتهريب المخدرات وترويجها ووفر عوائد مالية كبيرة ساهمت في تمويل تلك الجماعات الإرهابية، وهو الأمر الذي يؤكد العلاقة الوثيقة بين الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار بالمخدرات.

وشدد صباغ على أن بعض الدول المتورطة في جلب الإرهاب إلى سورية قد استخدمت المخدرات كأداة من أدوات إرهابها وذلك من خلال استهدافها شرائح من المجتمع السوري وخاصة الشباب للوقوع بهذه الآفة الخطيرة لإضعافه والسيطرة عليه ولرفع وحشية العناصر الإرهابية من خلال الاعتماد على الحبوب المخدرة وسيلة لتخدير عقولهم وتحفيزهم على ارتكاب الجرائم البشعة ضد أبناء الشعب السوري.

وأعرب صباغ عن القلق الشديد من قدرة العناصر الإرهابية والإجرامية على إيجاد أساليب جديدة ومتنوعة لتهريب المواد المخدرة وذلك من خلال امتلاك واستخدام وسائل تقنية حديثة وعائدات مالية ضخمة ناجمة عن الاتجار غير المشروع بالمواد المخدرة.

وشدد على ضرورة توفير تعاون دولي فعال لمواجهة هذا الخطر بما في ذلك التبادل المستمر للمعلومات ذات الصلة وتنفيذ جهود المكافحة من خلال توفير القدرات الفنية والتجهيزات المخبرية وأجهزة الكشف الحديثة لضبط الحدود، مشيراً إلى أن أحد التحديات الأساسية التي تواجه الجمهورية العربية السورية في إطار جهودها لمكافحة المخدرات هو التدابير القسرية الأحادية الجانب التي فرضتها بعض الدول وأشكال الحصار المختلفة التي أدت إلى عرقلة جهودها ومنعتها من الحصول على مستلزمات تنفيذ إجراءات فعالة لمكافحة المخدرات.

مندوب سورية الدائم لدى مكتب الأمم المتحدة في فيينا السفير بسام صباغ خلال المناقشة العامة للدورة الـ٦٣ للجنة المخدرات (سانا)

فنّدت كذب النظام التركي فيما يخص عدد المهجّرين من إدلب.. وألمانيا هربت إلى الأمام بدعم «مناطق آمنة»

روسيا تجدّد التأكيد: سنواصل دعم سورية في حربها على الإرهاب

وكالات

مع العد التنازلي للقاء الرئيس الروسي فلاديمير بوتين رئيس النظام التركي رجب طيب أردوغان واصلت موسكو التأكيد على أنها «ستواصل دعم سورية في حربها على الإرهاب»، وأكدت إمكانية عقد قمة روسية تركية إيرانية حول إدلب، وفي الوقت نفسه نفت الأنباء عن التخطيط لقمة رباعية بين روسيا وتركيا وفرنسا وألمانيا يوم الجمعة، وفندت كذب النظام التركي فيما يخص عدد المهجرين من إدلب.

في المقابل انصاعت ألمانيا إلى ابتزاز أردوغان بورقة المهجرين ودعت لإعلان ما تسمى «منطقة آمنة» شمال سورية، في حين زعمت فرنسا أن الأعمال العسكرية السورية ضد الإرهابيين والدعم الجوي الروسي في إدلب يمكن أن تمثل «جرائم حرب».

وفي التفاصيل، أفاد المكتب الصحفي للكرملين في بيان، وفق موقع قناة «روسيا اليوم» الإلكتروني بأن الرئيس بوتين بحث هاتفياً مع المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل، الوضع في إدلب السورية وتطورات الأحداث في ليبيا.

وقال الكرملين: إن الطرفين بحثا بشكل مفصل ملفات التسوية السورية على ضوء تفاقم التوتر الحالي في منطقة إدلب لخفض التصعيد، كما عبّرا عن الأمل بإحراز نتائج خلال القمة الروسية التركية المقررة في موسكو في ٥ آذار الجاري.

وأكد أنه «في هذا السياق يتم التعبير عن الأمل في عقد القمة الروسية التركية القادمة في الخامس من آذار في موسكو».

من جانبه، قال الناطق الصحفي باسم الكرملين دميتري بيسكوف للصحفيين رداً على سؤال عن آفاق انعقاد قمة ثلاثية حول إدلب تجمع الرؤساء الرئيس بوتين والرئيس الإيراني حسن روحاني وأردوغان: «بالفعل، جرى الحديث عن إمكانية مثل هذا اللقاء خلال محادثة بين رئيسنا والرئيس الإيراني حسن روحاني، لكن وقتها لم يتسن التنسيق بشكل نهائي بين جداول الرؤساء الثلاثة...».

وأضاف: «هذا اللقاء يبقى على الأجندة، وإذا تسنى التوفيق بين جداول الرؤساء سيعقد».

ونفى بيسكوف ما نقلته وكالة «بلومبرغ» عن أحد البرلمانيين الألمان حول احتمال عقد مباحثات بين المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل وبوتين وأردوغان ونظيرهما الفرنسي إيمانويل ماكرون يوم الجمعة المقبل.

وتطرق بيسكوف إلى الاتهامات التي وجهتها لجنة الأمم المتحدة للتحقيق بشأن سورية إلى القوات الروسية باستهداف المدنيين بشكل عشوائي في إدلب، مؤكداً أن موسكو ترفض هذه الاتهامات رفضاً قاطعاً ولا تتفق مع هذه المزاعم على الإطلاق.

وقال: «هذه الاتهامات صدرت في غضون يومين أو ثلاثة بعد أن شن الإرهابيون في إدلب هجومهم على القوات السورية. من الواضح أن أي لجنة لم يكن بإمكانها الحصول على معلومات موثوقة عما يجري على الأرض هناك، فضلاً عن أن تقرير اللجنة لا يذكر العمليات الهجومية التي تنفذها الجماعات المسلحة، ما يجعل أي استنتاجات صادرة عن هذه اللجنة أحادية على أقل تقدير».

ولفت بيسكوف إلى أن هذه اللجنة ليست مؤسسة رسمية تابعة للأمم المتحدة.

وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، بدوره وخلال مؤتمر صحفي مع نظيره الفنلندي بيكا أفيكو في هلسنكي أمس جدد، وفق وكالة «سانا»، التأكيد أن بلاده ستواصل دعم سورية في حربها على الإرهاب حتى القضاء عليه بشكل نهائي.

وشدد لافروف في تصريحاته التي أدلى بها قبيل اللقاء المرتقب بين الرئيس بوتين وأردوغان يوم الخميس المقبل في موسكو، على ضرورة القضاء على التنظيمات الإرهابية في إدلب وقال: «لا يمكن استغلال موضوع اللاجئين على حساب مواصلة مكافحة الإرهاب في سورية وحل هذا الموضوع يكون عبر تنفيذ اتفاقات سوتشي حول إدلب».

وأوضح لافروف أن بعض الدول الغربية تدعم الإرهابيين وتستخدمهم أداة لتحقيق أجندات جيوسياسية.

في الأثناء، أكد رئيس المركز الروسي للمصالحة في سورية التابع لوزارة الدفاع اللواء بحري أوليغ جورافلوف، أن مزاعم ممثلي تركيا والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بشأن تدفق ملايين اللاجئين من إدلب وتفاقم الأزمة الإنسانية هناك لا أساس لها من الصحة، رافضاً الادعاءات بأن العمليات الجوابية التي تشنها القوات الحكومية السورية في إدلب، فجرت أزمة إنسانية هناك، بحسب «روسيا اليوم».

وأكد جورافلوف، أن عدد مَنْ عبروا الحدود إلى تركيا لا يتجاوز ٣٥ ألف شخص.

في المقابل، وفي محاولة من ميركل للهروب إلى الأمام، ورضوخاً للابتزاز التركي بورقة المهجرين دعت لإعلان أسمته «مناطق آمنة» في شمال سورية، ونقلت «رويترز» عن مشاركين في اجتماع للمستشارة الألمانية مع أعضاء البرلمان، قولهما: إنها أبلغتهما بتأييدها لإقامة مناطق آمنة في شمال سورية، وأضافا: إن ميركل انتقدت رفض بوتين المشاركة في اجتماع مع أردوغان، والرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون.

وفي الإطار ذاته، وبنفس السياسة الألمانية، زعم وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لو دريان، أن الأعمال العسكرية السورية ضد الإرهابيين والدعم الجوي الروسي في إدلب يمكن أن تمثل جرائم حرب.

قوات روسية في الشمال السوري (عن الإنترنت – أرشيف)

بيدرسون: لقاء بوتين أردوغان الخميس فرصة لوقف النار في سورية

الوطن

اعتبر المبعوث الأممي الخاص إلى سورية غير بيدرسون، أن لقاء الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ورئيس النظام التركي رجب أردوغان غداً في موسكو يعطي فرصة لوقف إطلاق النار في سورية، وفي الوقت نفسه عين رئيساً جديداً لمكتبه في دمشق.

وجاء في بيان أصدره مكتب المبعوث الأممي في جنيف أمس وتلقت «الوطن» نسخة عنه: «أعلن مبعوث الأمم المتحدة الخاص لسورية السيد جير أو. بيدرسون اليوم (الثلاثاء) تعيين السيدة ماريان جاسر من سويسرا رئيسة لمكتب المبعوث في دمشق».

وأشار البيان إلى أن جاسر تتمتع بخبرة غنية في الدبلوماسية والشؤون الدولية وحقوق الإنسان، ولديها مسيرة طويلة في اللجنة الدولية للصليب الأحمر، لافتاً إلى أنها شغلت منصب رئيسة بعثة اللجنة الدولية في سورية لعدة سنوات.

وذكر أن جاسر، التي عملت مع اللجنة الدولية لأكثر من ثلاثة عقود، كانت مؤخراً رئيسة بعثة اللجنة الدولية في ليبيا.

على خط موازٍ، قالت جينيفر فينتون المتحدثة باسم بيدرسون، في إحاطة إعلامية، نقلاً عن المبعوث الأممي: إن «لقاء رئيسي روسيا وتركيا المخطط يوم الخميس القادم يمثل إمكانية لوقف إطلاق النار (في سورية) والتوصل لاتفاق حول تسوية الخلاف».